مرسوم رقم ٤٣

إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي الى طلب الموافقة للحكومة على ابرام إتفاقية قرض بين الجمهورية اللبنانية والبنك الدولي للانشاء والتعمير لتنفيذ مشروع الإدارة المالية Fiscal Management Project في استعادة المهام الاساسية لتفعيل الإيرادات المحلية وتخصيص الموارد العامة وإستخدامها بشكل خاضع للمساءلة.

إنّ رئيس الجمهورية
بناء على الدستور
بناء على إقتراح وزير الماليّة،
وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ 2024/5/28 ،

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: يحال الى مجلس النواب مشروع القانون المرفق الرامي الى طلب الموافقة للحكومة على ابرام إتفاقية قرض بين الجمهورية اللبنانية والبنك الدولي للانشاء والتعمير بقيمة /28.5/ مليون دولار اميركي لمشروع الإدارة المالية Fiscal Management Project في استعادة المهام الاساسية لتفعيل الإيرادات المحلية وتخصيص الموارد العامة وإستخدامها بشكل خاضع للمساءلة الموقعة بتاريخ 27/9/2024.

المادة الثانية: إن رئيس مجلس الوزراء مكلف تنفيذ أحكام هذا المرسوم.

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء: محمد نجيب ميقاتي

بعبدا في ٤ شباط ٢٠٢٥
الامضاء: جوزاف عون

وزير الخارجية والمغتربين
الامضاء : عبد الله بو حبيب

وزير المالية
الامضاء : يوسف خليل

رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : محمد نجيب ميقاتي

صورة طبق الأصل
مدير عام رئاسة الجمهورية
انطوان شقير

مشروع قانون

الموافقة للحكومة على ابرام إتفاقية قرض بين الجمهورية اللبنانية والبنك الدولي للانشاء والتعمير لتنفيذ مشروع الإدارة المالية Fiscal Management Project في استعادة المهام الاساسية لتفعيل الإيرادات المحلية وتخصيص الموارد العامة وإستخدامها بشكل خاضع للمساءلة.

المادة الأولى: الموافقة للحكومة على ابرام إتفاقية قرض بقيمة /٢٨,٥/ مليون دولار اميركي لتنفيذ لمشروع الإدارة المالية (Fiscal Management Project)، في استعادة المهام الاساسية لتفعيل الإيرادات المحلية وتخصيص الموارد العامة وإستخدامها بشكل خاضع للمساءلة.

المادة الثانية: لا تعطى أي مساهمة جديدة للمشروع ما لم يتم تقديم كشف من قبل المشروع بالمبالغ التي أنفقت من المساهمة السابقة وكيفية إنفاق اللاحقة إلى ديوان المحاسبة.

المادة الثالثة: عند انتهاء المشروع يعاد إلى حساب الخزينة رصيد المبالغ المسحوبة للقرض والتي لم يتم إنفاقها.

المادة الرابعة: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

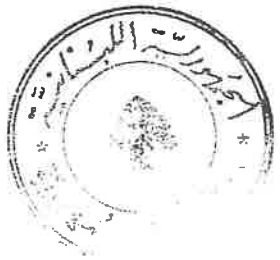

الاسباب الموجبة لتنفيذ مشروع لتنفيذ مشروع الادارة المالية

Fiscal Management Project

يهدف المشروع إلى دعم المقترض في أداء بعض المهام الأساسية لتعبئة الإيرادات المحلية وتخصيص الموارد العامة واستخدامها بشكل خاضع للمساءلة. إن قيمة مشروع الادارة المالية تبلغ 34 مليون دولار امريكي ممولة من اتفاقية هبة بقية 5.5 مليون دولار اميركي بموجب المرسوم رقم 3702 تاريخ 2024/08/01 واتفاقية قرض بقيمة 28.5 مليون دولار اميركي موقعة بتاريخ 2024/09/27

يتألف المشروع من الأجزاء التالية:

الجزء 1: تأمين استقرار إدارة الإيرادات الضريبية عبر توفير الدعم لوظائف الإيرادات الياسة التي تُعتبر ضرورية لزيادة تحصيل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية من خلال 3 مكونات فرعية:

1.1- تعزيز دائرة كبار المكلفين ووحدة كبار المدينين بهدف تعزيز الامتثال الضريبي

1.2- استعادة الوظائف الأساسية للجمارك لتسهيل الأداء الأساسي لإدارة الجمارك وفقا لقانون الجمارك

1.3 تفعيل وتعزيز أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإدارة الإيرادات من طريق، على سبيل المثال لا الحصر، إجراء أعمال الصيانة والتحديث للأجهزة والبرمجيات وقدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الجزء 2: استعادة الضوابط المالية.

الهدف من هذا المكون إعادة وضع ركائز التخطيط المالي الكلي، الموازنة، آلية الدفع وإعداد التقارير للتمكن من تخصيص واستخدام الموارد من أجل تلبية الحاجة الطارئة لتفعيل الضوابط المالية ولوضع أسس التعافي، من خلال 4 مكونات فرعية:

2.1- تعزيز إعداد الموازنة لتحقيق إعداد الموازنة السنوية في الوقت المناسب، بحزمة إطار مالي متوسط على مستوى الاقتصاد الكلي يدعم الاستجابة للأزمة والتعافي منها؛

2.2- تنظيم رفع التقارير المالية والتقارير المالية في نهاية العام عن طريق، على سبيل المثال لا الحصر، الدعم التشغيلي لتنظيم إعداد التقارير عن تنفيذ الموازنة والبيانات المالية السنوية والتسويات المصرفية من أجل رصد تنفيذ الموازنة والمخاطر المالية عن كثب؛

2.3 الحفاظ على معالجة معاملات المدفوعات العامة في الوقت المناسب وبدء تشغيل منصة دفع لتصبح عملية الدفع أكثر فعالية؛

استعادة وظائف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العامة عن طريق، على سبيل المثال لا الحصر، دعم الصيانة الحرجة وتطوير الأجهزة والبرمجيات وقدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أنظمة إدارة الموازنة والنفقات؛ دمج أنظمة النفقات والإيرادات لتعزيز تبادل البيانات من أجل اتخاذ القرارات الحاسمة في ما يتعلق بإدارة النفقات والإيرادات.

الجزء 3: إعادة تنشيط مؤسسات الرقابة والمساءلة وبناء القدرات في مجال الشراء.

الهدف من هذا المكون توفير الدعم للمساهمة في تعزيز (أ) دور الرقابة والتدقيق والقدرة لدى ديوان المحاسبة والتفتيش المركزي وهيئة الشراء العام وغيرها من مؤسسات الشراء العام المختارة وتوسيع انخراطها مع المواطنين؛ و(ب) دور المعهد المالي في بناء القدرات من خلال مكونان فرعيان:

3.1- زيادة قدرة الوظائف الجوهرية لـ:

ديوان المحاسبة عن طريق الدعم التشغيلي للإسراع في إنهاء عمليات التدقيق القانونية المتراكمة والحفاظ في ما بعد على إجراء عمليات التدقيق في أوانها، وتدريب موظفي ديوان المحاسبة وبناء قدراتهم؛

التفتيش المركزي عن طريق الدعم التشغيلي لإجراء عمليات تدقيق معمقة في جداول الرواتب؛ والمساعدة الفنية لإجراء عمليات التدقيق في حالات الطوارئ.

الترابط بين ديوان المحاسبة والتفتيش المركزي لإجراء عمليات التدقيق والرقابة لديهما عبر إنشاء منصات اتصال.

3.2- تعزيز وظائف بناء القدرات لدى المعهد المالي، ودعم احتراف العاملين في مجال الشراء العام عبر المساعدة الفنية والتدريب على سبيل المثال لا الحصر.

الجزء 4: إدارة المشروع.

4.1- إدارة المشروع

دعم إدارة وتنسيق المشروع؛ الرصد والتقييم؛ الامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية؛ بناء القدرات في ما يتعلق بمراعاة النوع الاجتماعي لأغراض مرتبطة بتنفيذ المشروع؛ الإدارة الائتمانية والرقابة الداخلية وعمليات التدقيق؛ طرف ثالث للرصد والتواصل والنوعية؛ ووضع آلية نظلّم وآلية لإشراك المواطنين والمحافظة عليهما.

4.2- التحقق من الشروط القائمة على الأداء ودعم التدقيق

توفير المساعدة الفنية لمراجعة النتائج المرتبطة بالشروط القائمة على الأداء والتحقق منها، كما لدعم التدقيق المالي المطلوب من أجل الرقابة الائتمانية على المشروع.

الجزء 5: الاستجابة لحالات الطوارئ المحتملة.

توفير الاستجابة الفورية لأزمة أو حالة طوارئ مؤهلة، حسب الحاجة.